

استراتيجيات إدارة التعددية الاثنية

Ethnic pluralism management strategies

عادل بن عمر

جامعة سطيف 2 (الجزائر)، a.benamor@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/15

تاريخ القبول: 2021/09/03

تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

يعتبر موضوع التعددية الاثنية من المواضيع الشائكة التي تناولها الباحثين بالدراسة، ليس فقط من زاوية المفهوم أو استراتيجيات إدارتها، بل كذلك من زاوية التطبيق العملي لهذه الآليات والنتائج المترتبة على الوحدة الوطنية في العديد من الدول التعددية، التي تشهد مجتمعاتها جماعات اثنية متعددة تتنافس إحداها مع الأخرى من أجل السيادة والتفوق مع الأخذ بعين الاعتبار معيار القوة والنمو غير المتكافئين والنزعة الاستقلالية للجماعات المختلفة. وعليه هذه الورقة البحثية تعالج إشكالية إدارة التعددية الاثنية للمحافظة على الوحدة الوطنية بالنظر لواقع التنوع الذي تعيشه، ومنه البحث في كيفية تمكين هذه الدول من تجاوز خطر الانشطار الداخلي وتحقيق العيش المشترك، خاصة وان الدراسات تشير إلى تعقد حالات النزاعات الاثنية، وبالتالي عدم وجود معادلة واحدة مناسبة لإدارة التعدد الاثني.

كلمات مفتاحية: التعدد الاثني، إدارة، التعايش، النزاعات الاثنية، المجتمع التعددي

Abstract

The subject of ethnic pluralism is one of the thorny issues that researchers discussed in the study, not from the point of view of its concept or its strategic management, but also from its practical procedures and consequences on the national unity in pluralistic countries, in which it exist competition between different unequal ethnic groups on independence, growth and power for gaining the supremacy.

Accordingly, this research paper dealing with the problem of managing multi-ethnicity to preserve national unity in view of the reality of diversity in which they live, this research paper aims to looking for how to enable countries to overcome internal division and achieve common living, in the highlighting of the studies that indicate the complexity of cases of ethnic conflict, this complexity makes different society don't manage the multi-ethnicity in the same way

Keywords: ethnic pluralism, management, coexistence, ethnic conflicts, pluralistic society

المؤلف المرسل: عادل بن عمر، a.benamor@univ-setif2.dz

مقدمة:

تعتبر التعددية الاثنية واقع تعيشه العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ويقع على عاتق الدولة في المجتمعات التعددية إيجاد ترتيبات سياسية تستوعب الخصائص المتميزة للجماعات المختلفة ضمن إطار الوحدة الوطنية، هذه الأخيرة التي تعد من أولويات المسائل التي تهتم بها الحكومات وتسعى إلى تحقيقها من خلال السياسات التي تنتهجها.

ولهذا فدراسة هذا الموضوع يمكن أن يكون له أهمية كبيرة في معرفة كيفية التعامل مع المشاكل الناجمة عن هذا التعدد، وتقليل آثاره السلبية على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف على التجارب الناجحة في هذا المجال واستخلاص الدروس، من أجل التعاطي الإيجابي مع الظاهرة في باقي الدول للمحافظة على وحدتها الوطنية، رغم الاختلاف بين الدول من حيث حجم المساحة والسكان وخبرة كل نظام في إدارته للتعددية الاثنية وفي مطالب الجماعات المختلفة.

فالتنوع الاثني من القضايا الأساسية لأنه إذا تم إغفاله وعدم تسييره بالطريقة السليمة تنفجر النزاعات لا محالة في وقت لاحق، ويقصد بإدارة التنوع مجموعة الإجراءات والطرق التي تستخدم للتحكم بالتنوع الاثني لمنع وصول هذا الأخير لحالة النزاع، فمثلا في المجتمعات التعددية هناك لغات متضاربة تتنافس من أجل السيادة والتفوق، مع الأخذ بعين الاعتبار معيار القوة والنمو غير المتكافئين للغات المختلفة، فهذه المشكلة المطروحة تتعلق بكيفية تحاشي الدولة لأخطار النزعة التحريرية التي ترتبط بوضع لغات الأقلية؟ والجواب هنا يتوقف على مدى استجابة التكيف الدستوري لهذا التنوع.

وعليه فهذه الورقة البحثية تعالج كيفية تعاطي النظام السياسي مع المجتمع التعددي الذي هو مجتمع مكون من عدة جماعات اثنية متميزة تتعايش في إطار سياسي واحد دون أن تحصل بينها عملية انصهار فعلي، ولهذا فهو عكس المجتمع الواحد المنصهر، لتنظيم عملية التفاعل وتقليل حدة الصراع بين الجماعات الاثنية المختلفة في المجتمع، ومنه فالسؤال الذي يطرح يتمحور حول ما هي الأساليب المعتمدة لتعزيز التنوع ومواءمته مع الوحدة الوطنية في ظل واقع التعددية المجتمعية التي هي معطى تاريخي وتكويني؟

وسوف يتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية التي تمثل في مجملها أهم الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول لإدارة التعددية الاثنية وتتمثل فيما يلي:

- استراتيجية هيمنة الدولة والتحكم الحكومي
- استراتيجية الفدرالية والكيمنونات العرقية
- استراتيجية الديمقراطية التوافقية.

أولاً: استراتيجية هيمنة الدولة والتحكم الحكومي

في البداية يجب التمييز بين سياسات إزالة أسباب الخلافات والصراعات العرقية وسياسات إدارة التعددية الاثنية، فالأولى تهدف إلى التخلص من الاختلاف بين الجماعات داخل المجتمع وعدم الاعتراف بالتعددية الطائفية، أما الثانية فتعترف بالتعددية وتحاول التعايش معها، ومن بين الأدوات المعتمدة لإزالة الخلافات العرقية نذكر الإبادة الجماعية، النقل الإجباري للسكان، تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال)، التهميش والإنكار، الاندماج و الاستيعاب.*

وتعد استراتيجية هيمنة الدولة والتحكم الحكومي من أبرز المداخل المعتمدة لإدارة التعددية الاثنية في العالم، حيث يعرفها تشيستر كروكر بأنها: « بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ وفي نفس الوقت إقامة ما يضمن حماية الأقليات»، أما Megarry فيرى أنها: « أن تتخذ الحكومة أو السلطة في الدولة من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال والصراع العلني العنيف أمراً لا يمكن التفكير فيه أو القيام به أصلاً».¹

وتنتهج هذه الاستراتيجية كل من الأنظمة السلطوية والأنظمة الديمقراطية؛ فالأنظمة الدكتاتورية تعمل على سحق الخلافات الإثنية أملاً في بناء هوية فوقية جديدة، أما الأنظمة الديمقراطية فتعمل على تمكين الجماعات على ممارسة الكفاح الإثني من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها من خلال المؤسسات الديمقراطية المفتوحة.

ويتم تسويق الهيمنة المركزية من خلال سياسة منع الاختلاف بتشجيع سياسة اللغة الواحدة والتعليم الواحد والثقافة الواحدة، أو من خلال سياسة القضاء عليه باستخدام القوة العسكرية لمواجهة مطالب الجماعة الإثنية، هذه الأخيرة هي جماعة بشرية تتميز بخصائصها الطبيعية اللغة، الدين، العرق، مع وعيها بهذا التمايز في مواجهة غيرها من الجماعات داخل الدولة الواحدة وبغض النظر عن حجمها أم عددها فقد تكون أقلية كما قد تكون أغلبية،² وتستخدم في سبيل ذلك مجموعة من الآليات أهمها:

1-سياسة الإخضاع: Subjection

وتكون باستخدام إجراءات قسرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة (أقلية أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد دون السماح بأية تنازلات للجماعات الإثنية.

2-سياسة عزل الجماعات المناضلة Isolation

وذلك بلجوء الدول إلى عزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية متميزة ومنفصلة، ولعل هذا ما حدث في تقسيم قبرص.

3-سياسة الاجتناب Avoidance

ويتم ذلك باحتواء الصراع العرقي عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات وذلك بفرض نظام الحزب الواحد أو النظام الاحزبي.

ويدرج هاردن بعض أدوات إزالة أسباب الصراعات الإثنية ضمن مدخل هيمنة الدولة كالاستيعاب الثقافي والنقل الإجباري للسكان،³ فالنقل الإجباري للسكان يقصد به نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي لتعيش في مكان آخر وذلك لقطع الاتصال بين أفراد الجماعة، أما الاستيعاب فيعني خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال بوتقة الصهر أي ترسيخ ثقافة الأكثرية القوية، وتنبه الجماعة القوية تجاه الجماعة الضعيفة،⁴ ويرى ويل كميلكا أن الدول تستخدم مجموعة من السياسات لفرض لغة وثقافة الجماعة الاثنية المسيطرة تتمثل في:⁵

- تبني قوانين اللغة الرسمية والتي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة حيث تكون اللغة الوحيدة المستخدمة في المصالح الحكومية والمحاكم والجيش والتعليم.
- بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم مناهج نموذجية تركز على تعليم لغة وتاريخ وأدب الجماعة المسيطرة والتي يعاد تعريفها بأنها اللغة القومية والأدب القومي والتعليم القومي.
- نشر لغة المجموعة المسيطرة من خلال المؤسسات الثقافية.
- تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.
- مركزية القوة السياسية واستبعاد أشكال السيادة/ الحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخيا بحيث تتخذ كل القرارات المهمة في منتدى تشكل المجموعة المسيطرة أغليته.

- إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد وإلغاء أي نظام آخر تستخدمه الجماعات الاثنية الأخرى.
 - في بعض الدول ما بعد الاستعمار استخدمت التراث القانوني الاستعماري كأساس للنظام القانوني الوطني، واعتماد لغة المستعمر كلغة قومية دون اعتماد لغات السكان الأصليين وتراثهم الشرعي.
 - تبني سياسات الاستيطان التي تشجع أعضاء الجماعة القومية المسيطرة على الاستقرار في مناطق أقامت فيها تاريخياً مجموعات من الأقليات للتغلب على الأقليات حتى في أرضهم الأصلية.
 - الاستيلاء على الأراضي والغابات وأماكن صيد الأسماك التي تملكها مجموعة الأقلية والسكان الأصليين وإعلانها مصدر قومي للثروة واستخدامها لمصلحة الأمة.
- غير انه قد لا تنجح هذه السياسة في حالة إصرار الجماعات الاثنية على الاستقلال لا الاكتفاء فقط بالمساواة، حيث قاوم اليهود ضغوط المسيحيين القوية لدمجهم خلال ألفي سنة، كما لم ينجح الإتحاد السوفيتي بآلته القمعية إدماج الأقليات الإثنية والثقافية، ويعود ذلك إلى كون الثقافة متجانسة ويصعب التخلي عنها، علاوة على أن الدين جزء مكون لها ومن ثم يصعب على المواطنين تغيير دينهم.⁶
- وتعد استراتيجية هيمنة الدولة استراتيجية دفاعية بديلة عن الحرب الإثنية والخوف من اندلاع الصراع، ولعل هذا ما قد يؤدي إلى الدفاع عن الأنظمة السلطوية أو الدكتاتورية، كالاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي، كما قد تلجأ الجماعة الخاضعة للهيمنة إلى تدويل الصراع ضد نظام الحكم القائم مما يعرض استقرار النظام للخطر وربما الجماعة الدولية ككل.⁷
- لكن هذه الاستراتيجية تؤدي إلى بروز الصراعات الدموية التي تهدد أسس النظام السياسي، نظراً لتعارضها مع مصالح بعض الجماعات الاثنية، والدليل على ذلك هو انهيار الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي.
- وعليه يمكن القول أنه مهما كانت المبررات للسعي وراء تحقيق التجانس القومي عن طريق بوتقة الصهر؛ كون الدول بحاجة إلى الوحدة الوطنية للدفاع عن نفسها ضد أعدائها في الداخل والخارج، والاستفادة من سهولة وفعالية إدارة الدول الموحدة ثقافياً، إلا أن الهوية الاثنية هي هوية أصيلة وليس من السهل طمسها أو القضاء عليها، ولهذا فالتنشئة السياسية في المجتمعات التعددية إثنية يجب أن تبلور هوية أعلى هي الهوية الوطنية وتكون العلاقة بين الهويتين علاقة توازن وتكامل وليس علاقة تنافر وتناقض.

ثانيا: استراتيجية الفدرالية والكيمنونات العرقية

تهدف الفدرالية إلى المواءمة بين الوحدة والتعددية من خلال الحفاظ على الهويات المتميزة وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي أكبر حجما، ولهذا فجوهر الفدرالية هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليهما في آن واحد، حيث تبنتها العديد من الدول التعددية؛ فكندا تتكون من مقاطعات، وسويسرا من كانتونات، وألمانيا من لاندنر، والولايات المتحدة الأمريكية من ولايات.

1: مفهوم الفدرالية وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة

لقد عرف "مارسيل بريلو" الدولة الفدرالية على أنها: «اتحاد دول يخضع جزئيا لسلطة مركزية واحدة (السلطة الفدرالية) وتحفظ جزئيا باستقلال ذاتي ودستوري وإداري وقضائي واسع (سلطة الدول الأعضاء)»⁸، أي أن الفدرالية تملك دستور فدرالي وهيئة مشتركة عليا قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة لكل الدول المتحدة التي تنظمها دساتير تابعة للدستور الفدرالي.

فالفدرالية هي اتحاد مجموعة من الدول المستقلة بمقتضى دستور ينظم العلاقة بين الولايات بعضها ببعض، وبينها وبين الحكومة المركزية، وتكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية، في حين تفقد الدول الداخلة في الاتحاد شخصيتها القانونية والدولية السابقة مع تمتعها باستقلال ذاتي لإدارة شؤونها الخاصة.⁹ وتنشأ الدولة الفدرالية على أساس دستور وليس على أساس معاهدة، إما عبر تحويل دولة بسيطة إلى دولة مركبة، وإما باتحاد دول مستقلة وذات سيادة، ولا يتم تعديل الدستور الفدرالي إلا من طرف الهيئة العليا المشتركة في الفدرالية بموافقة أغلبية الدول الأعضاء، كما أن عدم موافقة بعض الأعضاء لا يمنحهم حق الانفصال.

وتتباين الأسباب الدافعة إلى تكوين الفدرالية من الحاجة لتحقيق الاستقلال الذاتي داخل الاتحاد النابع من التمايز الطائفي والتباعد الجغرافي بين الأقاليم، والرغبة في الدفاع المشترك - الهاجس الأمني - وتحقيق المنافع الاقتصادية، فضلا عن الاشتراك في روابط سياسية سابقة كالكنفدراليات أو الإمبراطوريات.

أما الكيمنونات Communization الإثنية فهي تقوم على تفويض السلطة على قاعدة إقليمية أثنية، لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكنتونات المختلفة والحكومة المركزية.¹⁰

وتستلزم الفدرالية مبدئين أساسيين هما مبدأ الاستقلال الذاتي و مبدأ المشاركة؛ فالمبدأ الأول يمكن الدول الأعضاء في الفدرالية التي لا تملك السيادة بسلطة إدارة شؤونها بجرية واستقلالية، حيث لها أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية خاصة بها تمارس صلاحياتها في إطار التقسيم الدستوري للصلاحيات بين الدولة الفدرالية والدول الأعضاء، أما المبدأ الثاني فيعني إشراك الأعضاء في الفدرالية في اتخاذ القرارات الصادرة عن السلطة الفدرالية، وعادة ما تتم المشاركة بواسطة نظام الغرفتين الذي يتلاءم وطبيعة التكوين القانوني والسياسي للدولة الفدرالية.¹¹

التمييز بين الفدرالية وبعض المفاهيم المشابهة: ونتطرق الى ما يلي:

اللامركزية الإدارية: وهي أسلوب لتنظيم العمل الإداري على أساس إسناد جانب الوظيفة الإدارية إلى الهيئات الإدارية اللامركزية الإقليمية والمصلحية، في إطار تبعية نسبية من قبل هذه الهيئات للسلطة المركزية عبر الرقابة الإدارية.¹²

وعليه فاللامركزية الإدارية نظام إداري لا يتعلق بشكل الدولة، أما الفدرالية فهي لامركزية سياسية تتعلق بشكل الدولة، والأقاليم الأعضاء في الفدرالية تتمتع بالاستقلال الذاتي والسيادة على المستوى الداخلي ولها دساتير خاصة مختلفة عن بعضها البعض، في حين وحدات اللامركزية الإدارية تابعة للدولة وخاضعة لقانونها، ولا تتمتع بالسيادة هذه الأخيرة مقصورة على السلطات المركزية فقط.¹³

الكنفدرالية: وهي اتحاد بين دولتين أو أكثر تحتفظ كل منها بسيادتها في الداخل والخارج، وتهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة يتم الاتفاق عليها في إطار معاهدة، تشرف على تنفيذها هيئة مشتركة تضم مندوبين للدول المتعاقدة، وتتمثل أهداف الكنفدرالية في منع الحروب البينية، والمحافظة على استقلالها، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وتختلف الفدرالية عن الكنفدرالية من خلال كون الاتحاد الكنفدرالي يندرج ضمن القانون الدولي كونه ينشأ عن طريق معاهدة، ولا يخلق دولة جديدة فوق الدول، ولهذا تحتفظ الدول الأعضاء بسيادتها وبجنسية مواطنيها والحرب التي تقوم بين الأعضاء هي حرب دولية، لكن الاتحاد الفدرالي هو تنظيم داخلي يحكمه القانون الداخلي كونه ينشأ بموجب دستور، وتنشأ عنه دولة جديدة فوق الدول الأعضاء يفقد بموجبها الأعضاء سيادتهم على المستوى الخارجي ولهذا فالحرب التي تقوم بينهم هي حرب أهلية.¹⁴

الحكم الذاتي: وعرفه الميثاق الأوروبي بأنه: «قدرة الوحدات المحلية والإقليمية الفعلية وحققها في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤولياتها ولصالح سكانها في إطار القانون»¹⁵، ويلاحظ أن هذا المفهوم يدخل ضمن القانون العام للدولة حيث يكون للأشخاص والمنظمات والجماعات القدرة على تسيير شؤونها نفسها بنفسها، أما في القانون الدولي فيستخدم المفهوم لحماية وترقية مصير الأقليات التي تقيم في بعض مناطق دولة معينة لمنحها حق الإدارة الذاتية لشؤونها الثقافية والدينية.¹⁶

ويقوم كلا النظامين على اللامركزية سواء السياسية أو الإدارية، مع ضرورة توافر إقليم لإقامتهما، وتنحصر سلطاتهما في المجال الداخلي فقط ولا تمتد إلى المجال الخارجي، غير أنهما يختلفان في كون نظام الحكم الذاتي يكون الاستقلال الذاتي محدودا والرقابة المركزية عليه كبيرة تجعله في حالة تبعية دائمة لها خاصة وأنه غالبا ما ينشأ في ظل الدولة الموحدة، بخلاف الفدرالية التي يتمتع فيها الأعضاء باستقلالية كبيرة ولا تخضع لأية رقابة في إطار تقاسم السلطة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم.¹⁷

كما أن الدولة الفدرالية تنشأ عن طريق إنظام دول مستقلة أو تفكك دولة موحدة، بينما ينشأ نظام الحكم الذاتي عن طريق إقرار الحكومة المركزية لإقليم معين بالحكم الذاتي، دون أن يغير في شكل الدولة من بسطة إلى موحدة، كما يختلفان من الناحية المؤسسية حيث يكون للنظام الفدرالي ازدواجية في السلطة التشريعية وفي الهيآت القضائية (على المستوى الفدرالي والأقاليم) لكن بالنسبة للدول التي تأخذ بالحكم الذاتي فهناك مجلس تشريعي واحد ونظام قضائي مركزي وموحد.¹⁸

كما تنطوي الفدرالية على مبدأ المشاركة في المؤسسات الدستورية حيث لا تعديل للدستور الفدرالي إلا بموافقتها، لكن في الحكم الذاتي فلا مجال للمشاركة حيث من حق الحكومة المركزية أن تعدل الدستور أو القوانين بإرادتها المنفردة بعيدا عن مشاركة الإقليم.

2. التأصيل الفكري والعملية للفدرالية

على المستوي الفكري يرى البعض أن اليونان القديمة عرفت البنية الفدرالية، غير أن البعض الآخر ينفي ورود موضوع الفدرالية في كتابات أفلاطون و أرسطو، ويرجعونه بالأساس الى "جوهانس أليسيوس" (1562-1638) الذي استخلصه من التجارب السويسرية والهولندية والجرمانية ومفاده أن النظام السياسي هو تراتبية اتحادات فدرالية تبدأ بالقرية وتنتهي بالإمبراطورية.¹⁹

كما تناول مونتسكيو إحدى أولى النظريات عن الدولة الفدرالية وبالتحديد الكونفدرالية، حيث اقترح إقامة تعاهد تقبل بموجبه عدة كيانات سياسية أن تصبح "مواطنات" في دولة أكبر يمكن أن يتوسع بانضمام أعضاء جدد للمحافظة على استمرار الدول الصغيرة الحجم، وعليه فالدولة الفدرالية المكونة من جمهوريات صغيرة تجمع بين محاسن الدول الصغيرة (لا تفسد من الداخل) ومحاسن الدول الكبيرة (مقاومة القوى الخارجية)، ويشترط مونتسكيو أن تتكون الفدرالية من جمهوريات، وأن تخدم سيادة الدول الأعضاء الكونفدرالية، مع إنشاء هيئة دائمة لها سلطة اتخاذ القرارات بالأكثرية وليس بالإجماع، ولهذا فمونتسكيو يمزج بين الفدرالية والكونفدرالية.

ودعا كانط إلى اعتماد الفدرالية كوسيلة لتنظيم الأسرة الدولية والحفاظ على السلم العالمي، بتكوين فدرالية تضم جميع الدول ذات الدساتير الديمقراطية لكي لا تصطدم الدول والشعوب في المجال التجاري، ومن ثم فهي وسيلة لتطبيق القانون على العلاقات الدولية.

ويرى ألكسي دي توكفيل في دراسته لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، أن الأوطان الصغيرة كانت دائما مهد الحرية السياسية وقد أضعفت غالبيتها الحرية عندما كبرت، علاوة على تضاعف المشاكل مع كبر حجمها ولهذا لا تنمو، كما أن الدول الكبرى تسهم في التقدم حيث يتوفر لديها قدر كبير من العبقرية وقدر كبير من القدرات التي لا تتوفر في الدولة الصغيرة.

وعليه فهو يرى أن النظام الفدرالي خلق من أجل الجمع بين محاسن كبر وصغر الأوطان، فالاتحاد الفدرالي هو حر وسعيد كوطن صغير وقوي ومجد كوطن كبير، حيث يبقى الشعب حر في إدارة شؤونه على مستوى الولايات ومن ثمة فهي صمام أمان الحرية.²⁰

أما برودون فأنطلق من فكرة العدالة في حديثه عن المبدأ الفدرالي، والوسيلة التقنية لتحقيقها تتمثل في التعاقد الذي يمكن أن يكون سياسيا أو تجاريا أو مدنيا، فمثلا العقد السياسي الذي يربط المواطن بالدولة صالح في حال توافر الشرط المزدوج التالي والمتمثل في أن يحصل من الدولة بقدر ما يقدم لها من تضحيات، وأن يحتفظ بكامل حريته وسيادته ومبادرته، وهذا العقد السياسي هو الفدرالية حيث يحتفظ المتعاقدون بجزء من السيادة والفاعلية أكبر من الذي تخلوا عنه، أي أكبر من الذي تحتفظ به الدولة.

وبعد تحقيق النظام الفدرالي على المستوى السياسي يتم تحقيق الفدرالية الاقتصادية والتي تعني إقامة نظام اشتراكي، كما يرى أن الفدرالية ليست اقتصادية وسياسية فقط بل دولية كذلك والعصر الحالي قد يكون عصر الفدراليات.

وطرحت الماركسية اللينينية الفدرالية على المستوى السياسي والاقتصادي، رغم أن ماركس وإنجلز لم يهتما كثيرا بموضوع الفدرالية إلا أن لينين اعتمد الفدرالية كحلا عمليا لمشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي، أما على المستوى الاقتصادي للفدرالية فهي حصيلة تطور الدولة الرأسمالية، ولهذا فالدولة يجب أن تزول تدريجيا كأداة قمع وأن تحل محلها في المرحلة الأخيرة تنظيمات اقتصادية بحتة وإرادية منظمة على أساس فدرالي.²¹

وتطورت النظرية الفدرالية في القرن العشرين على يد عدة مفكرين أمثال جورج سال وريمون آرون وألكسندر مارك وغيرهم ممن تأثر ببرودون والحركات الأوروبية الداعية إلى الفدرالية.

أما على المستوى العملي فالفدرالية مرت بالعديد من المراحل التاريخية قبل أن تصل إلى شكلها الحالي، حيث أن الدافع للإتحاد كان الدفاع المشترك، ففي اليونان القديمة ظهر تنظيم الساموبوليتيا والذي يضمن المشاركة في الحياة السياسية وتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ولعل أهم شاهد على ذلك مجلس الأمفكتيونك وعصبة الأخيين الذي احتفظت فيه المدن المشكلة للاتحاد باختصاصاتها وسلطاتها المحلية واحتفظ مجلس الشيوخ الذي يمثل المدن الأعضاء بسلطة الحرب والسلام والدخول في المعاهدات والأحلاف وتعيين البريتور، أما في العصر الوسيط فقامت إمبراطورية شارلمان في القرن التاسع الميلادي، ثم قامت اتحادات هانسياتك الألماني الذي استمر من 1356 إلى 1676 وكان الجهاز الحاكم يتألف من الجمعية التي تضم مندوبين عن كل مدينة وكان يعمل تحت شعار أن ما يمس المدينة الواحدة يمس الجميع.²²

كما قامت فدرالية الأراضي المنخفضة المتكونة من سبعة دول مستقلة، ويمثل البرلمان المتكون من ممثلي المقاطعات السلطة الفدرالية التي لها سلطة الدخول في المعاهدات والأحلاف وحل المنازعات بين المقاطعات، وقامت الكونفدرالية السويسرية كتحالف دفاعي بين عشرة مقاطعات يديره مؤتمر دبلوماسي يدعى البوندستاغ، وفي 1803 قام الدستور الاتحادي الذي حافظ على كيان كل مقاطعة واكتسبت سويسرا مظاهر الفدرالية حيث أوكلت الشؤون الخارجية وسلطات الحرب والسلام إلى المجلس التشريعي، كما أعيد اقتراح دستور سويسرا في مؤتمر فينا 1815، ويجسد النموذج السويسري أهم نجاح للفدرالية.²³

3. الفدرالية والمجتمعات التعددية

يتطلب تطبيق الفدرالية كآلية فعالة لإدارة المجتمعات التعددية على توافر مجموعة من الشروط تتمثل

في ما يلي:²⁴

- الشرط الجغرافي: والذي يتطلب التطابق بين التقسيم الجغرافي والتقسيم الاثني، ومن أجل ذلك يجب أن يكون هناك فرز اثني داخل الدولة، بحيث تكون كل جماعة من الجماعات الاثنية متمركزة في منطقة محددة جغرافيا، وأن تشكل أكثرية في المنطقة المقيمة والمتمركزة فيها.

- الشرط النفسي: أي ضرورة توافر حس مدني فدرالي وروح تعاون بناء، والحد من عدم الثقة المتبادلة بين الجماعات الاثنية (غياب الصراع) كشرط لإنجاح الحل الفدرالي، لأنه في غياب هذه الروح يؤدي إلى انفجار الفدرالية و تفككها.

- الشرط الاقتصادي: تتطلب الفدرالية وجود مصالح مشتركة بين الجماعات الاثنية كون قلة الموارد لكل منها يؤدي إلى التعاون بهدف تجاوز الصعوبات الاقتصادية، علاوة على ضرورة استناد كل إقليم من الأقاليم على قاعدة معقولة من الموارد المالية أو الاقتصادية مع احتفاظه بمعظم موارد الثروة على أرضه على أن تذهب نسبة منها للحكومة المركزية في مقابل قيامها بالوظائف السيادية للدولة.²⁵

- الشرط السياسي: رغم أن السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية من اختصاص الدولة الفدرالية وليس من اختصاص الدول الأعضاء، إلا أنها قد تلجأ إلى إقامة علاقات مع دول أجنبية لا سيما في حالة التوتر، وتجاذب الجماعات الاثنية مع هذه القوى يؤدي إلى تفكك الدولة الفدرالية والقضاء عليها، وحتى تتمكن الفدرالية من تحقيق التعايش في المجتمع التعددي يجب أن تضع الجماعات الاثنية حدا نهائيا لعلاقاتها الخاصة والمميزة مع الخارج، أو أن تتفق على سياسة تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المميزة لكل منها مع المحيط الخارجي، وهذا لا يتحقق إلا في الحالات التي لا تكون فيها القوى التي ترتبط فيها الجماعات الاثنية في حالة صراع.

كما يجب أن تتمتع الوحدات التكوينية للدولة الفدرالية بنفس الحقوق والسلطات، وإلا سوف يمتلك المواطنون في المناطق المختلفة حقوقا متباينة الأمر الذي يشتت الشعور بالمواطنة المتساوية.²⁶

إلا أن الفدرالية لا يمكن اعتمادها في المجتمعات التي تتداخل فيها الجماعات الاثنية نظرا لطابعها الإقليمي ولهذا تعوض بالفدرالية الشخصية، التي تنطلق من فرضية أن الدولة الموحدة لا تتكون من مواطنين فحسب بل من جماعات متميزة بمنحها القانون شخصية قانونية تمكنها من أن تكون وسيطا بين الدولة الموحدة والمواطن، وتسمح بالمحافظة على التنوع باستخدام الجماعات الاثنية للغتها وثقافتها وإدارة شؤونها، وتسمح لها بالمشاركة في السلطة على مستوى البرلمان أو الحكومة أو الإدارة وتضمن التعايش بين الجماعات المختلفة، لكن قد تؤدي إلى تقوية كيان الاثنيات على حساب كيان الدولة ومنه تفككها.

وتساعد الفدرالية في الحد من المشاكل الاثنية من خلال تشجيعها للتنوع ضمن الوحدة نظرا لاختلاف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الوحدات الفدرالية،²⁷ وتمثل حلا لمشكلة التعايش وضامنة لحقوق الجماعات في المجتمعات التعددية، نظرا لكون بنية الدولة الفدرالية مطابق لبنية هذه المجتمعات، علاوة على انشغال الجماعات الاثنية بإدارة مصالحها بعيدا عن المطالب الانفصالية،²⁸ وهذا ما يزيل أسباب الصراعات التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية.

فمبدأ الاستقلال الذاتي يسمح للجماعات الاثنية بإدارة شؤونها والمحافظة على خصوصياتها، الأمر الذي يقلل أو يمنع الحكومة المركزية في العاصمة من التسلط، كما أن مشاركة الجماعات الاثنية في ممارسة السلطة الفدرالية على مستوى المؤسسات المركزية يعد ضمانا للاستقلال الذاتي لها، كما تحول التنافس إلى داخل الجماعة وليس ما بين الجماعات وهو ما يخفف من التوترات الاثنية، علاوة على سهولة تعاطي النظام الفدرالي مع احتياجات الشعوب.²⁹

ولهذا فالفدرالية تسمح بالتنوع ومن ثمة فهي كفيلة بحل معضلة الهوية وعلاقة الدين بالسلطة، حيث تستطيع الموازنة مثلا بين الحكومة المركزية المسلمة والمقاطعة المسيحية إذ تسمح لكل جهة بتطبيق قوانينها الخاصة بها، ولغتها الخاصة وممارسة طقوسها الدينية، وعليه فالفدرالية هي إقرار عقلاني بالتعددية والخصوصية الاثنية - الجهوية.

كما يشكل النظام الفدرالي أحد الضمانات للأقليات المتواجدة في إطار الدولة الفدرالية التي تشكل أكثرية في إحدى الدول المتحدة، فاستفادتها من الاستقلال الذاتي يضمن شخصيتها ومصالحها وعدم تذويبها من الجماعة الاثنية التي تشكل أكثرية في المجتمع الشامل ومنع تهميشها واستبعادها أو السيطرة عليها، حيث يحق لها المشاركة في قرارات الدولة التي تؤثر على الجماعة مع إمكانية الاعتراض على القرارات.³⁰

وتوجد بعض الأمثلة للفدراليات الناجحة كالاتحاد السويسري الذي يضم هويات لغوية وثقافية مختلفة، وبلجيكا التي تضم ثلاث مناطق (الفالون والفلمنك وبروكسل العاصمة)، وكذلك الاتحاد الفدرالي الماليزي.

وفي مقابل ذلك هناك فدراليات انهارت ومثال ذلك يوغسلافيا التي لم تكن ترتيباتها الفدرالية ديمقراطية تستطيع من خلالها الجماعات الاثنية التعبير عن هوياتها المتعددة، وبذلك برزت الدعوات الانفصالية وانتهى بها الأمر إلى التفكك.

كما أن هناك بعض التجارب الفدرالية الحديثة نسبياً كالعراق بعد 2003، والذي تشد تجربته عن التجارب الفدرالية التاريخية، حيث أن الدستور العراقي ضخم في صلاحيات الأقاليم في مقابل تقزيم دور السلطة المركزية في الاختصاصات الأصيلة لها، وربما هذا راجع إلى سياق فرض الاتحاد في العراق الذي كان نتيجة هندسة من الاحتلال الأمريكي، وفي هذا الإطار هناك قلق بالنسبة للترتيبات الاتحادية من الطريقة التي يتم فيها وضعها، والتي عادة ما تكون نتيجة لضغوطات خارجية وأفضل مثال على ذلك دستور البوسنة والهرسك في دايتون برعاية القوى العظمى.³¹

إلا أن الفدرالية قد تشكل خطوة تجاه الانفصال؛ فحماية اللغة والثقافة والدين بواسطة دستور خاص وتوافر حكومة وموارد خاصة، يشجع المطالب الإثنية الانفصالية ويكسبها الشرعية التي تتحدى الدولة، كما أنه من النادر ما يتم تخطيط الحدود الاثنية بشكل دقيق وواضح، وبالشكل الذي يرضي الجماعة الاثنية، فضلاً على أن الوحدات الجديدة غالباً ما تتكون من عدة اثنيات وهو ما قد يخلق مشاكل متجددة.

ومن خلال كل ما سبق؛ يمكن القول بأن الفدرالية تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع للدستور الفدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي إقرار عقلائي بالتعددية والخصوصية، ومطبقة في العديد من الدول، كما أنها من بين الإستراتيجيات التي تعتمد الدولة في إدارة العلاقات بين الجماعات الاثنية فيما بينها من جهة، وبينها وبين السلطة من جهة أخرى، حيث يقسم الإقليم إلى مجموعة من المقاطعات قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات الاثنية ولكل ولاية قدر متمثل من السلطة بحكم نظام المجلسين.

ثالثاً: استراتيجية الديمقراطية التوافقية

بعد "أرند ليبهارت" Arend Lijphart عالم السياسة الهولندي أشهر من تحدث عن نظرية الديمقراطية التوافقية (تقاسم السلطة) التي تقوم على قبول التعددية الإثنية بخلق مؤسسات سياسية واجتماعية تتمتع بالمساواة دون الحاجة للاستيعاب القهري

وناقش "أرند ليبهارت" Arend Lijphart* الفرضية القائلة بأن الانقسامات المجتمعية الحادة قد تخلق بالإستقرار (العداء والتطرف) كما قد تخلق بالاستقرار الناتج عن هيمنة جماعة واحدة على السلطة وهو ما يعني غياب الديمقراطية، مؤكداً بأن الحالة الهولندية تثبت العكس فعلى الرغم من الانقسام المجتمعي الكبير للمجتمع الهولندي إلا أنها تشهد استقراراً كبيراً كما تمثل أبرز نموذج للديمقراطيات الناجحة في العالم.³²

فعلى الرغم من الانقسام المجتمعي الكبير للمجتمع الهولندي سواء من الناحية الدينية (40% كاثوليك، 40% كالفينيين، 20% غير ملتزمين بدين معين)، أو من الناحية الاقتصادية حيث ينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات (الوسطى العليا، الوسطى الدنيا، الدنيا) مع تقاطع التقسيمين مع شريحة غير الملتزمين دينيا إذ يمثل الليبراليون الطبقة العليا والاشتراكيون الطبقة الدنيا، إلا أنها تمثل أبرز نموذج للديمقراطيات الناجحة في العالم.

وعليه يحدد ليبهارت العوامل المؤدية إلى وجود نظام ديمقراطي مستقر رغم الانقسامات المجتمعية والتي تتمثل في وجود شعور قومي موحد مع توافر عدد من رموز الوحدة الوطنية، وتقاطع الانقسامات الدينية والطبقية يخفف من حدة الانقسامات ذاتها، مع سيادة روح التوفيق بين النخب السياسية الذي يعني الإستعداد لتسوية الصراعات في سياق الحفاظ على النظام القائم.

ورافع عن الديمقراطية التوافقية التي تمثل نموذجا امبريقيا ومعياريا في ان واحد، حيث انها تفسر استقرار الديمقراطيات الأوروبية ذات الحجم الصغير كهولندا وبلجيكا ومنه فهي وسيلة لحل مشكلات المجتمعات التعددية في العالم في آن واحد، كما طبق نورد لينغر النظرية على النظام السياسي الماليزي وكنت دوغلاس مكري على النظام السياسي الكندي وعاد ليبهارت على اسقاطها على النظام الهندي.³³ ولكنه يجادل بأنه كي يحدث ذلك ينبغي أن ترفض النخب المبادئ المستندة إلى فلسفة الغالبية وان تتبنى الأفكار التالية:

1. عناصر الديمقراطية التوافقية: وتتمثل في ما يلي:

- مبدأ الائتلاف الواسع:

القيادة في النموذج التوافقي ذات طبيعة ائتلافية بين زعماء الجماعات أركان المجتمع التعددي الذين يجب أن يتوافر فيهم التحلي بالموقف المعتدل والاستعداد للحلول الوسطى، وقد يكون الائتلاف في شكل المجلس الفدرالي كما في سويسرا، أو في شكل مجلس الوزراء الذي يسمح بتمثيل كافة الجماعات الاثنية، وتتضح أهمية الائتلاف من خلال صعوبة استخدام قاعدة الأغلبية في المجتمعات التعددية بخلافها كون كل القرارات تدرك على أنها خطيرة، الأمر الذي يعرض وحدة هذه النظم، كما أن الائتلاف الواسع يعد الحل المناسب لمشكلة الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم لفشلها في الحصول على الأغلبية، فضلا على كون الدول

المتجانسة تلجأ استثناء في حالة الأزمات لتشكيل حكومة وحدة وطنية-ائتلاف- لتحقيق الوحدة والاستقرار، فكيف لا تلجأ إليه المجتمعات التعددية نظراً لطابعها الأزموبي الدائم الذي تعيش فيه.³⁴

- حق النقض المتبادل:

ويقصد به إعطاء الجماعات الاثنية حق الاعتراض على القرارات المتوصل إليها في الائتلاف بموجب قاعدة الأغلبية والتي تؤثر على مصالحها الحيوية، وقد يكون في شكل نص دستوري أو بشكل ضمني عرفي، وهو ما يعطي الشعور بالأمان والحماية لكل الجماعات، كما أن التخوف من حالة الانسداد نتيجة الاستخدام المفرط لهذا الحق، يدفع الجماعات الاثنية بالتضحية ببعض مصالحها في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار، وهذا ما يقضي على محاذير الاستخدام الانتقامي الذي يؤدي الى الانسداد، كما أن ليهارت يقترح أسلوب الحزمة لتبادل المنفعة حيث تطرح موضوعات عديدة وتحل في أن واحد، الأمر الذي يسمح بالمقايضة وتقديم التنازلات المتبادلة، أو تأسيس لجنة عليا تتكون من زعماء الجماعات للتعامل مع القضايا بشكل سري وضيق وهو ما يقلل من استخدام حق النقض.

- مبدأ التناسبية:

ويمثل انحرافاً على قاعدة الأغلبية، ووسيلة لتوزيع المناصب الوزارية والموارد المالية بين الجماعات المختلفة، بحيث تمثل كل الجماعات الاثنية المهمة في مؤسسات صنع القرار، بخلاف نظام الأغلبية الذي يؤخذ الحزب الفائز بالأغلبية كافة المناصب المتاحة، كما أنه يمنح قوة التأثير في القرارات داخل الائتلاف لكل جماعة بما يتناسب وقوتها العددية.³⁵

- الاستقلال الطائفي:

يسمح للأقليات بالحكم الذاتي ماعدا ما يتعلق بالمصلحة العامة فلا بد من مشاركة جميع الجماعات في صنع القرار بالشكل الذي يتناسب وقوتها العددية، وهذا المبدأ يكرس التعدد الاثني لتتحول الجماعات إلى عناصر بناءة، وبهذا المبدأ تتشابه الفدرالية مع الاستقلال الطائفي حين تتطابق الانقسامات الاثنية مع الانقسامات الجغرافية، لكن في حالة الأقاليم المختلطة فإن هذه الأخيرة ستحصل على حقوقها ليس بانتماؤها إلى إقليم معين بل بانتماؤها إلى طائفتها (مبدأ الشخصية) كون الاستقلال الطائفي يحول السلطات إلى جماعات اثنية على خلاف الفدرالية التي تحول السلطات لإقليم معين.³⁶

2. عوامل نجاح النموذج التوافقي

ولقيام واستمرار الديمقراطية التوافقية حدد لبيهارت مجموعة من العوامل المساعدة لكنها ليست كافية أو لازمة لقيام الديمقراطية التوافقية وتتمثل في ما يلي:

- توازن القوى المتعدد: ويعتمد معيار القوة العددية للطوائف لتحديد مفهوم توازن القوى باعتبارها تترجم إلى قوة انتخابية ومنه إلى مقاعد برلمانية، دون اعتماد معايير القوة الاقتصادية و الهيمنة الثقافية، ويرى أن توازن القوى المتعدد بوجود عدة طوائف متوازنة يساهم في قيام الديمقراطية التوافقية أحسن من نظام توازن القوى الثنائي أو أحادي الهيمنة، ومن أجل ذلك يشترط وجود ثلاثة طوائف على الأقل في المجتمع تكون متكافئة نسبيا من حيث العدد ولا تمثل إحداها أغلبية، كون وجود عدد كبير من الطوائف يصعب من التعاون والتفاوض، كما أن انخفاضها إلى اثنين يؤدي إلى الهيمنة لا التعاون وتصبح اللعبة صفرية.³⁷

- الأنظمة المتعددة الأحزاب: يساعد نظام التعددية الحزبية على نجاح الديمقراطية التوافقية، بشرط أن يكون عددها قليل وأن تمثل الجماعات بوضوح وبشكل مستقل، مع ضرورة أن تمثل كل جماعة في حزب واحد فقط لأنه إذا كان فيها حزبان واتجه حزب للاعتدال فسيتهم من الآخر بالخيانة، غير أن هذا الشرط تعرض للانتقاد من الناحية العملية حيث أن النمسا التي ولدت فيها الديمقراطية التوافقية توجد فيها قوتان وحزبان فقط.

- شرط الحجم: يشترط لبيهارت أن تكون الدولة صغيرة الحجم مساحة وسكانا، لزيادة التقارب بين النخب السياسية للمجتمع التعددي، وتقليل المطالب على صانع القرار لقلة عدد السكان،³⁸ وتسهيل توحيد الجبهة الداخلية نتيجة الإحساس بالتهديد الخارجي، لكن بشرط إجماع كل الجماعات الاثنية حول طبيعة الخطر، لأنه في غياب هذا الشرط فسيتم استنساخ الصراع الدولي على المستوى الداخلي، ولهذا فالدول التعددية غالبا ما تتبع سياسة الحياد للمحافظة على وحدتها الوطنية،³⁹ غير أن هذا الشرط انتقد من حيث أن التقارب يحدث نتيجة الرغبة المشتركة في التآلف وليس كنتيجة حتمية لصغر الحجم، كما أن الخطر الخارجي يوحد الجبهة الداخلية سواء في المجتمعات الصغيرة أو الكبيرة الحجم.⁴⁰

- الانقسامات المتقاطعة: ففي حالة المجتمع المتقاطع نجد مثلا ثلاثة مجموعات عرقية (بيض، سود، أسيويين) وكل مجموعة تتكون من (أثرياء، متوسطون، فقراء) كما أن كل مجموعة تشمل ديانات مختلفة (بروتستانت، كاثوليك، أرثوذكس) وهنا تقاطع عامل الإثنية مع عاملي الطبقة والديانة، أما في حالة المجتمع

المتطابق فنجد مثلاً ثلاثة مجموعات اثنية هي: كل البيض كاثوليك فقراء، وكل السود مسلمون متوسطي الدخل، وكل الآسيويون بوذيون أثرياء وهنا لا يوجد تقاطع بين الإثنية والطبقة والديانة، والمجتمع المتقاطع أكثر استعداداً لتبني الديمقراطية والتعاون لتوافر الشعور بالمساواة بين الجماعات، أما المجتمع المتطابق فهو مرشح للصراعات لأنه يؤدي إلى شعور إحدى الجماعات بالسخط والاستياء الذي ينتهي بتقسيم الدولة، إلا أن ليبهارت يعتبر هذا الشرط ثانوي ومنه فإن التقاطع لدرجة عالية أحسن من التوافق لدرجة عالية بالنسبة لفرص نجاح الديمقراطية التوافقية.⁴¹

- الولاءات الجامعة: ويقصد بها وجود هوية عليا تجمع الأفراد الذين فرقته عوامل الانقسام، كالانتماء لقومية واحدة أو لدين واحد، ولعل هذه الولاءات الجامعة تقلل من حدة الانقسامات وتزيد من التعاون بين الجماعات، ويركز ليبهارت على عامل القومية كعامل جامع يهدئ عوامل الانقسام بشرط أن تكون حدود الأمة القومية متوافقة مع حدود الدولة.

- الانعزال الطائفي: ويقصد به وجود حدود اجتماعية- ثقافية أو جغرافية بين الجماعات الاثنية لتقليل الاحتكاك فيما بينها، ويتعلق الانعزال الاجتماعي- الثقافي بقيام كل طائفة بتطوير مجموعة من المنظمات المستقلة عن الجماعات الأخرى، أما الانعزال الجغرافي فيقصد به فصل الجماعات عن بعضها البعض على أساس إقليمي وهو ما يتطابق مع الأسلوب الفدرالي،⁴² غير أن هذه الحواجز تقلل التقارب بين الجماعات وهو ما لا يتماشى والنموذج التوافقي.

- توافر تقاليد سابقة من التوافق بين النخب، مع ضرورة تدعيم العلاقات بين النخب والأتباع. وتجنّب الإشارة إلى أن وجود هذه العوامل لا يعني قيام الديمقراطية التوافقية، وغياها كلية لا يعني استحالة قيامها، لأن جوهر الديمقراطية التوافقية هو رغبة القيادات الاثنية في التوفيق والتعاون وتقديم التنازلات المتبادلة من أجل حماية مصالح الجميع على المستوى البعيد، وقدرتهم على الحصول على دعم جماعاتهم للمواقف التي يتخذونها أو على الأقل عدم الاعتراض عليها، ومتى توفر العاملان يمكن قيام الديمقراطية التوافقية.

إلا أن هناك من يجادل بكون الديمقراطية التوافقية عاجزة عن تحقيق الاستقرار، كون عملية صنع القرار بطيئة نتيجة لوجود تصورات متعددة داخل الائتلاف، أو متوقفة نتيجة استخدام الفيتو المتبادل الذي يخلق حالة اللااستقرار، كما أن التوزيع النسبي للوظائف يضر بالكفاءة حيث تكون أولوية الانتماء للجماعة

الاثنية على حساب المؤهلات الشخصية، كما قد يؤدي الاستقلال القطاعي إلى الاندفاع وراء المطالب الانفصالية.

كما أن هناك من يرى أن الديمقراطية التوافقية ما هي إلا ستار للديكتاتورية إذ تقتضي سيطرة نخبوية وخضوعاً من قبل الجماهير، فضلاً على كون نظام الائتلاف الموسع إما أن يعرف معارضة ضعيفة ومحدودة أو يخلو برلمانه من أي معارضة، كما أغفلت النظرية أهمية العامل الاقتصادي (الحرمان النسبي) حيث تؤدي غياب العدالة التوزيعية في توزيع الموارد إلى نشوب الصراع الذي لا يمنعه مطلقاً الاتفاق النخبوي.⁴³

ونتيجة للانتقادات التي تعرضت لها نظرية ليبهارت قام بتكييفها حتى تبقى مستمرة بعد ذلك ومن أهم النقاط التي خضعت للمراجعة؛ التراجع عن الدفاع عن حق النقض حيث أشار إلى أنه يأخذ شكل التفاهم الودي ويستخدم فقط للدفاع عن الاستقلال الثقافي للجماعات، كما قام بتحديد ثلاثة أشكال للاستقلال الثقافي تتمثل في إقامة ترتيبات فدرالية تتطابق فيها الحدود الاثنية اللغوية مع الحدود الجغرافية، وإنشاء مؤسسات تعليمية ودينية مستقلة للطوائف مدعومة بالدعم الحكومي، مع تمتع الجماعات بقانون أحوال شخصية مستقل،⁴⁴ مع التأكيد على التحديد الذاتي للجماعات المكونة للنظام الديمقراطي التوافقي بدل التحديد المسبق، للاستجابة للتغيرات الديمغرافية التي تحدث في المجتمع حالياً أو مستقبلياً (مرن)، علاوة على كون التحديد المسبق تمييزي وسر انهيار النظام اللبناني حيث يهتم بالجماعات الموجودة ولا يعمل لصالح الجماعات غير المعترف بها ولا يقيم وزناً للجماعات أو الأفراد الذين يرفضون مبدأ تنظيم المجتمع على أساس طائفي.⁴⁵

وعليه فليبهارت يحدد العوامل المؤدية إلى وجود نظام ديمقراطي مستقر رغم الانقسامات المجتمعية والتي تتمثل في وجود شعور قومي موحد مع توافر عدد من رموز الوحدة الوطنية، وتقاطع الانقسامات الدينية والطبقية يخفف من حدة الانقسامات ذاتها، مع سيادة روح التوفيق بين النخب السياسية الذي يعني الاستعداد لتسوية الصراعات في سياق الحفاظ على النظام القائم.

بمعنى أن النموذج التوافقي يتفادى الصراعات والحركات الانفصالية بفعل تمثيله للبنيات السوسيوثقافية المتعددة في النظام السياسي، ومن ثم يعتبر حلاً لإشكالية التعدد الطائفي بكل تمظهراتها اللغوية والدينية والعرقية والمذهبية، حيث تم تطبيق النموذج التوافقي في الدول الإسكندنافية، وفي لبنان وماليزيا وكندا والهند والعراق...

وبهذا تبقى الديمقراطية التوافقية خيارا ديمقراطيا مطروحا على دول العالم التعددية، وتشجع استراتيجيات تعاونية وائتلافية حيث تحد من تمايز المعارضة ومن فرص نشوء تنافس حاد بين الحكومة والمعارضة.⁴⁶

ورغم ذلك هناك دول عرفت حروبا أهلية بالرغم من تبني هذه الاستراتيجية مثل لبنان، إذ أمست مظالم المسلمين من المحاصصة وفقا للإحصاء السكاني 1932 مصدرا للحرب الأهلية في 1975.

4. خاتمة:

ويمكن القول بأن مسألة التعددية الاثنية ظاهرة إنسانية طبيعية منتشرة في العديد من دول العالم، ارتبطت بحركة التجمعات البشرية وانتقالها من مكان إلى آخر بحثا عن الاستقرار والأمن والتنمية، علاوة على الظاهرة الاستعمارية التي ساهمت تغيير الخرائط الديمغرافية بتعديل الحدود السياسية وتقسيم الشعوب والجماعات بما يتناسب وأبعادها السياسية، ولهذا فقد يكون التعدد عامل قوة ودعم للتطور السياسي والاجتماعي، كما قد يكون عامل يهدد الوحدة الوطنية للدولة.

والوحدة الوطنية تتفاعل مع التعدد الاثني حيث يعد العنف الممارس من الجماعات الإثنية في مقدمة أشكال العنف الذي يهدد سلامة الوحدة الوطنية، ولهذا فهي تحتل صدارة الأولويات التي تهتم بها الدول لاسيما التي تتكون من جماعات اثنية متعددة ومتمايزة، وهذه الورقة البحثية تناولت العلاقة التفاعلية بين التعددية الاثنية والوحدة الوطنية، من خلال تحديد الاستراتيجيات المتبعة لإدارة التعدد الاثني للموائمة بين مطلب تحقيق والحفاظ على الوحدة الوطنية وبين مطلب الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للجماعات الاثنية المختلفة.

كما أن اجتهادات الباحثين تعددت في محاولة التوصل إلى استراتيجيات فعالة لإدارة التعددية الاثنية، وفي هذا الإطار تعد استراتيجيات الفدرالية والديمقراطية التوافقية وإستراتيجية التحكم الحكومي من أهم المداخل الأكثر ملائمة لتعزيز التنوع وموائمته مع الوحدة الوطنية باعتبارها تعزز العيش المشترك بين الجماعات المتمايزة.

وهذه المداخل السالفة الذكر تندرج ضمن إدارة التعددية الإثنية والتي تعد البديل الأكثر مصداقية والأكثر ملائمة للواقع التعددي من سياسة إزالة الخلافات الإثنية التي باءت بالفشل في بناء الدولة-

الأمة، حيث تتجدد الصراعات نظرا للتعدد الاثني الذي تشهده الدول، والذي يجعل من الصعب القضاء على أي من الجماعات.

ويبقى لأي دولة أن تنتهج أي إستراتيجية وفقا لظروفها ونمط الحكم السائد فيها وطبيعة المطالب التي تقدمها الجماعات الاثنية فيها، نظرا لاختلاف النظم في تركيبها الاجتماعية والتاريخية والسياسية، واختلافها في طرق استجابتها وإدارتها للمطالب الاثنية تبعا لاختلاف قدراتها بالمعنى الشامل ومدى انكشافها للضغوط الخارجية، ولهذا فإن التعرف على آلية الإدارة يتطلب دراسة كل نظام في سياقه وقدراته الخاصة استرشادا بالقواعد العامة للعلاقة بين النظام والجماعات.

التهميش:

* ويمكن شرحها في ما يلي:

1- الإبادة الجماعية Genocide

وهي عملية قتل منظمة لجماعة إثنية مغايرة بصفة عضوية أو بصفة غير مباشرة بتدمير المقومات التي تسمح بإعادة نموها وتكوينها بيولوجيا واجتماعيا، إلا أن عملية التخلص العضوي من جماعة معينة لا تحل الصراع الإثني بل إن صور الإبادة تنتقل من جيل إلى جيل وهنا يبقى الصراع السياسي قائم.

2- النقل الإجباري للسكان: Forced mass population transfer

ويقصد بها نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي لتعيش في مكان آخر وذلك لقطع الاتصال بين أفراد الجماعة، وقد يستخدم بمفهوم التطهير العرقي الذي مارسه ألمانيا النازية، ثم الصرب ضد مسلمي البوسنة والكروات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب لا يحل الصراع العرقي كون الشعب لا ينسى موطنه ولا يسمح ببقاء مستوطنين عليه.

3- تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال) Self- determination

ويعني حق الجماعة الإقليمية في تقرير وضعها السياسي داخليا وخارجيا، وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي، أو إكراه من جانب أية قوة أو جماعة أخرى، ولهذا فحين تصل الجماعات إلى استحالة التعايش معا في إطار دولة واحدة تنقسم الدولة بانفصال جماعة ما.

4- التهميش والإنكار: يقصد بالإنكار محاولة الدولة قمع أي تمايز موجود داخلها باللجوء إلى العنف من خلال إتباع سياسة إعادة التثقيف التي تتمحور حول عمليات التنشئة الاجتماعية بهدف فرض إيديولوجيتها على الجماعات المختلفة.

أما التهميش فهو عدم الاكتراث بالتمايز الثقافي دون العمل على قمعه، مما يؤدي الى اندماج الجماعات بعد مرور الأجيال على إتباع هذه السياسة، وغالبا ما تتبع اتجاه الجماعات المهاجرة.

5- الاندماج Intégration والاستيعاب Assimilation ويستخدم الاندماج لخلق هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة وتقليل التوترات بين الجماعات، أما الاستيعاب فيعني خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال بوتقة الصهر أي ترسيخ ثقافة الأكثرية القوية، وتنبه الجماعة القوية تجاه الجماعة الضعيفة، انظر: محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، ط:1، (ليبيا، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 67.

¹ محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، ط:1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ليبيا، 2008، ص 89.

² عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 106.

³ محمود ابو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا ، ص 89.

⁴ المرجع نفسه، ص 84.

⁵ ويل كيميلكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، تر: إمام عبد الفتاح إمام، (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم، 2011)، ص ص 83- 84.

⁶ باروخ بيخو، إعادة النظر في التعددية الثقافية: التنوع الثقافي والنظرية السياسية، تر: مجاب الإمام، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007)، ص 346.

⁷ المرجع نفسه، ص 91.

⁸ لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية: دراسة تحليلية مقارنة، ط1، (البقاع: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011) ص 26.

⁹ سعد اسكندر شاهر، مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والاثنية في الشرق الأوسط، قضايا إستراتيجية، عدد 67، مارس 2009، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، ص 37.

¹⁰ محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا ، ص 92.

¹¹ لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية: دراسة تحليلية مقارنة ، ص 53.

¹² سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري: دراسة مقارنة، الكتاب الأول، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1977)، ص 117.

¹³ لقمان عمر حسين، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية: دراسة تحليلية مقارنة ، ص 76.

¹⁴ محمد عمر مولود، ص 123.

- 15 عبد العليم محمد، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي: دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشكلات، (القاهرة، مركز الأهرام) ص 19.
- 16 المرجع نفسه، ص 27.
- 17 محمد عمر مولود، ص ص 129-130.
- 18 المرجع نفسه، ص ص 132-133.
- 19 عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، ط 1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، ص 32.
- 20 المرجع نفسه، ص 35.
- 21 المرجع نفسه، ص 37.
- 22 محمد عمر مولود، ص ص 16-21.
- 23 المرجع نفسه، ص 27.
- 24 المرجع نفسه، ص 45-46.
- 25 سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992)، ص 232.
- 26 باربخ بيخو، إعادة النظر في التعددية الثقافية: التنوع الثقافي والنظرية السياسية، ص 322.
- 27 نيلسون أ. روكفيلر، مستقبل الفدرالية، تر: مجموعة من الأساتذة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، (د س ن) ص ص 12-13.
- 28 فيران ريكوجيو، الاتجاهات الفدرالية والجماعات القومية، تر: عبد الفتاح بهجت، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 167، مارس 2001، ص 65.
- 29 نيلسون أ. روكفيلر، مستقبل الفدرالية، ص 31.
- 30 عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، ص 44.
- 31 نبيل دريس، الجهود الدولية لإدارة النزاعات الاثنية: الية التدخل، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، جامعة قلمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010. ص 152.
- * ظهرت في دراسته الأولى عن الحالة الهولندية سنة 1968 و 1969 منقحا لتصنيف أmond للنظم الديمقراطية والذي قسمها إلى ثلاثة مجموعات؛ أنظمة أنجلوأمريكية، وأنظمة أوروبية قارية (فرنسا-ألمانيا- إيطاليا) ومجموعة الدول الإسكندنافية التي لم يسميها أmond نظرا لتشتت الثقافة السياسية الناتجة عن الانقسامات المجتمعية والتي سماها ليهارت بالديمقراطية التوافقية، انظر: Arend Lijfhart, consociational democracy, **world politics**, vol. 21, no.2, January 1969, p. 207
- 32 Arend Lijfhart, consociational democracy, **world politics**, vol. 21, no.2, January 1969, p. 207

- ³³ مسعود أسد الله، الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله نموذجا، تر: دلال عباس، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص ص97.
- ³⁴ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينه، ط1، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص ص50-53.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص ص67-69.
- ³⁶ المرجع نفسه، ص 72.
- ³⁷ Arend Lijfhart, op.cit, p. 217
- ³⁸ ibid. p. 219.
- ³⁹ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ص-ص 109-111.
- ⁴⁰ Adriano Pappalarado, the conditions for consociational democracy : a logical and empirical critique, **European journal of political research**,1981,p.375
- ⁴¹ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ص128.
- ⁴² المرجع نفسه، ص 140.
- ⁴³ كمال المنوي، نظريات النظم السياسية ، ط1، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985)، ص 251.
- ⁴⁴ Arend Lijfhart, the puzzle of Indian democracy : a consociational interpretation, **American political science review**, vol.90, no.2(june 1996), p. 260.
- ⁴⁵ Arend Lijfhart,constructivism and consociational theory, APSA-CP: newsletter of the organized section in **comparative politics of American political since association**, vol. 12,issue1(winter 2001), pp.11-12
- ⁴⁶ ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ص 61.